بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي
وزير التغير المناخي والبيئة – رئيس وفد دولة الإمارات العربية المتحدة
الدورة الأربعون لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة

روما – إيطاليا، 3-8 يوليو 2017

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة رؤساء وأعضاء الوفود

السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

يسرني بداية أن أنقل لكم تحيات دولة الإمارات العربية المتحدة، رئيساً وحكومة وشعباً، وتمنياتهم لكم بالتوفيق والنجاح. كما يسرني أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير الى معالي الدكتور جوزيه غرازيانو دا سيلفا- مدير عام منظمة الأغذية والزراعة وكافة العاملين بها على جهودهم المتواصلة في تعزيز جهود التنمية الزراعية ومكافحة الجوع والفقر في العالم.

ويسرني كذلك أن أتقدم بخالص التهنئة للسيد إمانويل بينول على انتخابه رئيساً لهذا المؤتمر ، متمنياً له ولنوابه المحترمين كل التوفيق والنجاح.

السيد الرئيس

يُشكّل التغير المناخي وما ينطوي عليه من مظاهر مناخية متطرفة التحدي الأبرز الذي يواجه قطاع الزراعة وإنتاج الغذاء في العالم. وتُمثّلُ التأثيرات المتبادلة بينهما تحدياً مهماً ومزدوجاً، فنحن بحاجة الى زيادة الإنتاج الزراعي لتلبية الطلب المتزايد الناجم عن النمو السكاني، ومطالبون – في الوقت نفسه – بخفض الانبعاثات الناجمة عن قطاع إنتاج الغذاء التي تشكل 21% من جملة انبعاثات غازات الدفيئة للوفاء بهدف الإبقاء على ارتفاع درجة الحرارة دون الدرجتين المئويتين مقارنة بعصر ما قبل الثورة الصناعية وفقاً لاتفاق باريس.

السيد الرئيس

على الرغم من الظروف والقيود الطبيعية التي يواجهها قطاع الزراعة وإنتاج الغذاء مثل محدودية الأراضي الزراعية وفقر التربة وندرة مياه الري وقسوة المناخ، إلاّ أن بلادي نجحت في التأسيس لنهضة زراعية ارتكزت على استصلاح مساحات واسعة من الأراضي، وتوفير المياه ومستلزمات الإنتاج. وقد ظل هذا القطاع قادراً على سدّ جزء كبير من احتياجاتنا لسنوات قبل أن تَحدّ التطورات التنموية المتسارعة التي شهدناها في السنوات التالية، كالزيادة السكانية المطردة وتغير استخدامات الأراضي وأنماط المعيشة، من مساهمته في التنوع الغذائي والاقتصاد الوطني.

وفي مواجهة تلك الضغوط والتحديات تبّنت بلادي مجموعة من السياسات والتدابير المتناسقة التي تستهدف استدامة قطاع الإنتاج الغذائي، وترتكز على مراعاة الروابط والآثار المتبادلة بين هذا القطاع والقطاعات الأخرى ذات الصلة وفي مقدمتها الطاقة والمياه. وقد قمنا في هذا الإطار بتبني خيار الطاقة النظيفة وزيادة مساهمتها في مزيج الطاقة الوطني الى 50% بحلول عام 2050، والمحافظة على مخزون المياه الجوفي، باعتباره المصدر الرئيسي للمياه العذبة المتجددة، وتحسين مستويات إعادة شحن هذا المخزون عن طريق إقامة المزيد من السدود وحواجز المياه التي وصل عددها الى 145 سداً تزيد طاقتها التصميمية على 130 مليون متر مكعب، وتطوير علوم وتقنيات الاستمطار، وإيجاد مصادر مياه غير تقليدية كتحلية المياه المالحة ومعالجة المياه العادمة، والتي تشكل حالياً 56% من الموازنة المائية في الدولة.

كما عملنا على تبني أنماط زراعية مرنة وذكية مناخياً كالزراعة المحمية والعضوية والمائية، حيث ازدادت مساحة الزراعة المائية بنسبة 124% خلال الفترة 2013-2016 فيما ازدادت مساحة الزراعة العضوية بنسبة تزيد على 368% خلال نفس الفترة، إضافة إلى تنظيم استخدام المبيدات ومخصبات التربة، وتطبيق مبادئ المكافحة المتكاملة للآفات، ودراسة إدخال أنواع جديدة من المحاصيل ذات القيمة الغذائية العالية والقادرة على التكيف مع طبيعة المناخ والمياه والتربة، والاعتماد على التقنيات الحديثة والحلول المبتكرة والبحوث العلمية لزيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتج الوطني وتعزيز قدرته على المنافسة، ونشر تقنيات الري الحديثة والذكية التي تغطي أكثر من 90% من المزارع في الدولة.

وقد أسفرت هذه التدابير، وغيرها، عن زيادة الإنتاجية لنفس المساحة بنسبة تزيد على 40% خلال الفترة 2012-2015.

كما شمل اهتمامنا تهيئة المناخات الاستثمارية الملائمة لتعزيز مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجالات الزراعة والاستزراع السمكي والإنتاج الحيواني داخلياً وخارجياً، بالإضافة الى التصدي لأنماط الإنتاج والاستهلاك غير الرشيدة، لا سيما هدر المواد الغذائية التي تحولت إلى ظاهرة مثيرة للقلق على المستويين العالمي والمحلي.

وأود التنويه بشكل خاص الى أن قطاعات الزراعة والمياه هما من القطاعات ذات الأولوية المستهدفة باستراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء وبالخطة الوطنية للتغير المناخي التي اعتمدها مجلس الوزراء قبل أسابيع قليلة، حيث تولي الخطة أهمية خاصة لتعزيز قدرة هذين القطاعين على التكيف مع تداعيات التغير المناخي.

السيد الرئيس

تلعب دولة الإمارات العربية المتحدة دوراً مهماً في تعزيز الأمن الغذائي العالمي ومحاربة الجوع والفقر وندرة المياه، سواءً من خلال مساعداتها الإنسانية للدول المتضررة من الكوارث، حيث تحتل بلادي المرتبة الأولى في قائمة أكبر الدول المانحة قياساً بدخلها القومي، أو من خلال دورها كمحطة عالمية متطورة في نقل المساعدات الإنسانية الى الدول المتضررة، وكذلك دورها كمنصة عالمية لحشد الجهود وإثراء النقاشات الرامية الى إيجاد حلول مبتكرة ومستدامة للقضايا ذات البعد الكوني، وفي مقدمتها تغير المناخ والأمن الغذائي والمائي.

وعلى الرغم من الأهمية الخاصة التي تكتسبها المساعدات الإنسانية في معالجة الحاجة الملحة في أوقات الكوارث، إلاّ أننا نؤمن أن الابتكار والاستخدام الواسع للتقنيات والممارسات الحديثة في قطاع الزراعة وإنتاج الغذاء هما مفتاح الحل لمعالجة قضايا الفقر والجوع على نحوٍ بعيد المدى يتفق وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، ومع أهداف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

وبالنظر إلى أن 750 مليون نسمة من أصل 1200 مليون نسمة من الفقراء هم من أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة في أغلب الأحيان، فإننا نرى أن الأولوية يجب أن تنصب على توفير التقنيات والحلول المبتكرة للعاملين في هذا القطاع في الدول النامية، وتعزيز قدراتهم على مواجهة تداعيات التغير المناخي. ولهذا فإننا نجدد الدعوة إلى ضرورة العمل معاً على تسريع وتيرة نقل التكنولوجيا وأفضل الممارسات وتوطينها الى الدول النامية، وذلك في إطار سياسات التغير المناخي وسياسات الأمن الغذائي العالمي.

إن بلادي إذ تفخر بكونها جزءاً من الحراك العالمي الرامي الى البحث عن حلول بعيدة المدى للقضايا العالمية ذات الأولوية، فأنها تجدد التزامها بأهداف منظمة الأغذية والزراعة، والعمل من خلالها، وبالتعاون مع كافة أعضائها، على إيجاد حلول مُستدامة للقضايا ذات الصلة بالأمن الغذائي العالمي.

وفي الختام، فإنه يشرفني أن أغتنم هذه المناسبة لأوجه الدعوة لرؤساء وأعضاء الوفود على المشاركة في الدورة الثانية من منتدى التغير المناخي والأمن الغذائي التي ستعقد في شهر فبراير 2018 في دبي ضمن أعمال القمة العالمية للحكومات وتتمحور حول استدامة البيئة البحرية ومواردها الحية في سياق التغير المناخي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.